

أنماط التهريب من العقوبات المستهدفة المرتبطة بالإرهاب وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل

الإمارات العربية المتحدة
أبريل 2021

صادر عن المكتب التنفيذي للجنة السلع والمواد الخاضعة لرقابة الاستيراد
والتصدير

© المكتب التنفيذي للجنة السلع والمواد الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير، 2021

بر دبي - أم هرير
1 - شارع خالد ابن الوليد
منطقة القنصليات في وزارة الخارجية والتعاون الدولي - مكتب دبي

<https://www.uaieic.gov.ae/en-us/>

رقم الهاتف: +971 44 040 040

رقم الفاكس: +971 43574499

البريد الإلكتروني: info@uaieic.gov.ae

صدر في: 24 مارس 2021

آخر تعديل: 21 مايو 2021

إنّ هذه الوثيقة من إعداد الإمارات العربية المتحدة بمساعدة فنيّة من
شركة Financial Transparency Advisors

الأسماء المختصرة

جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	كوريا الشمالية
مجموعة العمل المالي	الفاتف
تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام	داعش
فريق خبراء الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1874 حول البرنامج النووي في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	فريق خبراء الأمم المتحدة
مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة	مجلس الأمن

قائمة المحتويات

2	الأسماء المختصرة.....
3	قائمة المحتويات
4	المقدمة
5	العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب
5	أساليب تمويل الإرهاب.....
6	الخدمات المصرفية.....
7	محوّلو الأموال.....
8	نظام الحوالة ومزوّدو الخدمات المشابهة.....
9	خدمات الدفع الإلكتروني
10	استغلال المنظمات غير الربحية.....
11	تهريب النقود.....
15	العقوبات المالية المستهدفة المرتبطة بتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل
16	التدابير المالية.....
16	استخدام القطاع المصرفي.....
18	نشاط سبيرانبي يستهدف المؤسسات المالية
20	الموارد الاقتصادية.....
22	التجارة بالسلع الأخرى.....
22	سوء استخدام الكيانات والترتيبات القانونية.....
27	المؤشرات التحذيرية.....
29	المراجع.....

المقدمة

إنّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الهادف إلى الحفاظ على السلام والأمن من خلال القرارات ولجان العقوبات التابعة له، يلزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتنفيذ مجموعة من أنظمة العقوبات المختلفة. وتركز هذه الوثيقة على أنظمة العقوبات لدى مجلس الأمن، لا سيّما تلك المتعلقة بمكافحة انتشار الأسلحة النووية للدمار الشامل، والإرهاب وتمويل الإرهاب.

يشمل مصطلح "العقوبات المالية المستهدفة" تجميد الأصول وفرض قيودٍ معيّنة بهدف منع تقديم الأموال أو غيرها من الأصول - بشكلٍ مباشر أو غير مباشر - إلى الأفراد، أو الكيانات أو المجموعات أو المنظمات الخاضعة للعقوبات. فقد قام مجلس الأمن بفرض عقوباتٍ مالية على الأفراد والكيانات والمجموعات التي تعتبر إرهابيةً على الصعيد العالمي، فضلاً عن البرامج النووية في إيران وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

تقدّم هذه الوثيقة حالاتٍ وأمثلة من الإمارات العربية المتحدة ودولٍ أخرى حول الأنشطة والأفراد والمجموعات والكيانات الخاضعة للعقوبات، والتي تلقّت دعماً وتمويلًا من هذا النوع، ممّا يشكّل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن رقم 1267 (1999)، 1989 (2011)، 1988 (2011)، 1718 (2006)، 2231 (2015)، والقرارات المنبثقة عنها.

تم جمع كل المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من مصادر مفتوحة، وهي تشمل مجموعة من الحالات والقضايا بهدف تحديد الأنماط والأساليب التي تستخدمها المجموعات أو الكيانات أو الأفراد الخاضعين للعقوبات، من أجل التهرب من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتتشارك جميع المؤسسات الخاصة والحكومية في الإمارات العربية المتحدة مسؤولية تنفيذ التدابير الملائمة لمنع استغلالها بهدف انتهاك قرارات مجلس الأمن، بالإضافة إلى تبليغ السلطات المختصة عن أيّ محاولات للتهرب من هذه القرارات، أكانت مشتبهةً أو مؤكدة.

العقوبات المالية المستهدفة بالإرهاب وتمويل الإرهاب

ترمي العقوبات المالية المستهدفة إلى منع الأعمال الإرهابية وردعها والمعاقبة عليها، وذلك يشمل تمويل الأعمال الإرهابية. فإنّ مصطلح تمويل الإرهاب يتضمّن تقديم الأموال للأنشطة الإرهابية ودعم الإرهابي أو المجموعة الإرهابية. ويشمل ذلك تقديم الطعام والمسكن والتدريب ووسائل الدعم بشتى أنواعها، كالنقل وأجهزة الاتصال. إذاً من الممكن تمويل الإرهاب نقداً أو عيناً، وهذه الأموال قد تكون متأتية من مصادر إما شرعية أو غير شرعية.

فيما يلي أساليب وحالات تظهر كيفية استغلال المجموعات الإرهابية للقطاعات أو الأنشطة الاقتصادية من أجل تمويل أعمالها وخرق العقوبات. وتتضمّن هذه الوثيقة معلوماتٍ من عدّة وثائق أعدّها مجلس الأمن ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ومجموعة العمل المالي (الفاتف).

أساليب تمويل الإرهاب

أعدت الفاتف تقريراً في عام 2015 عنوانه "تمويل منظمة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الإرهابية". وفيه، أشارت إلى أنّ هذه المنظمة الإرهابية تملك خمسة مصادر دخل رئيسية: (1) المتحصلات غير الشرعية الناتجة عن احتلال الأراضي، مثل نهب المصارف والابتزاز والسيطرة على حقول ومصافي النفط، وسرقة الأصول الاقتصادية، وفرض الضرائب غير الشرعية على السلع والنقود التي تعبر الأراضي الخاضعة لسيطرتها؛ (2) عمليات الاختطاف مقابل فدية؛ (3) التبرعات من المنظمات غير الربحية أو من خلالها؛ (4) الدعم المادي، كالدم الذي يقدمه المقاتلون الإرهابيون الأجانب؛ و(5) جمع التبرعات على شبكات التواصل العصرية¹.

إنّ التقرير المشترك الصادر عن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، وبموجب القرارات 1526 (2004) و2253 (2015) المرتبطة بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وطالبان والأفراد والكيانات ذات الصلة، يتناول الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء من أجل اعتراض عمليات تمويل الإرهاب. وقد أعدّ بموجب الفقرة 37 من قرار مجلس الأمن رقم 2462 (2019) بتاريخ 3 يونيو 2020 ("التقرير المشترك"). في إطار التقرير هذا، تم ترويض كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باستبيان تبيّن من خلاله أنّ قنوات تمويل الإرهاب الأكثر استخداماً هي على الشكل الآتي: (1) النظام المصرفي الرسمي؛ (2) تهريب النقود؛ (3) شركات الخدمات المالية؛ و(4) محوّلي النقود أو نظام الحوالة².

كذلك، يأخذ التقرير المشترك عدة وسائل أخرى بعين الاعتبار، كاستغلال التكنولوجيا (بما فيه مواقع التواصل الاجتماعي والبطاقات مسبقة الدفع والصيرفة عبر الهاتف المحمول) لأهداف إرهابية. وتجدر الإشارة إلى أنّ تمويل الإرهاب بات أسهل نتيجة التطورات الأخيرة في خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول والقدرة على إخفاء الهوية في التحويلات المالية والتبرعات غير الشرعية بواسطة منصات جمع التبرعات من الجماهير (crowdfunding)³.

يشير مجلس الأمن إلى أنّ المجموعات الإرهابية والإرهابيين يقومون بجمع التبرعات بطرقٍ عدّة، منها استغلال الموارد الطبيعية والاختطاف مقابل فدية، والارتباط بمجموعات الجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات. كما يشير التقرير المشترك إلى إمكانية تمويل الإرهاب من خلال قطاعي البناء والعقارات، وعبر استخدام الشركات الوهمية لإخفاء الأموال، بالإضافة إلى استخدام المنظمات غير

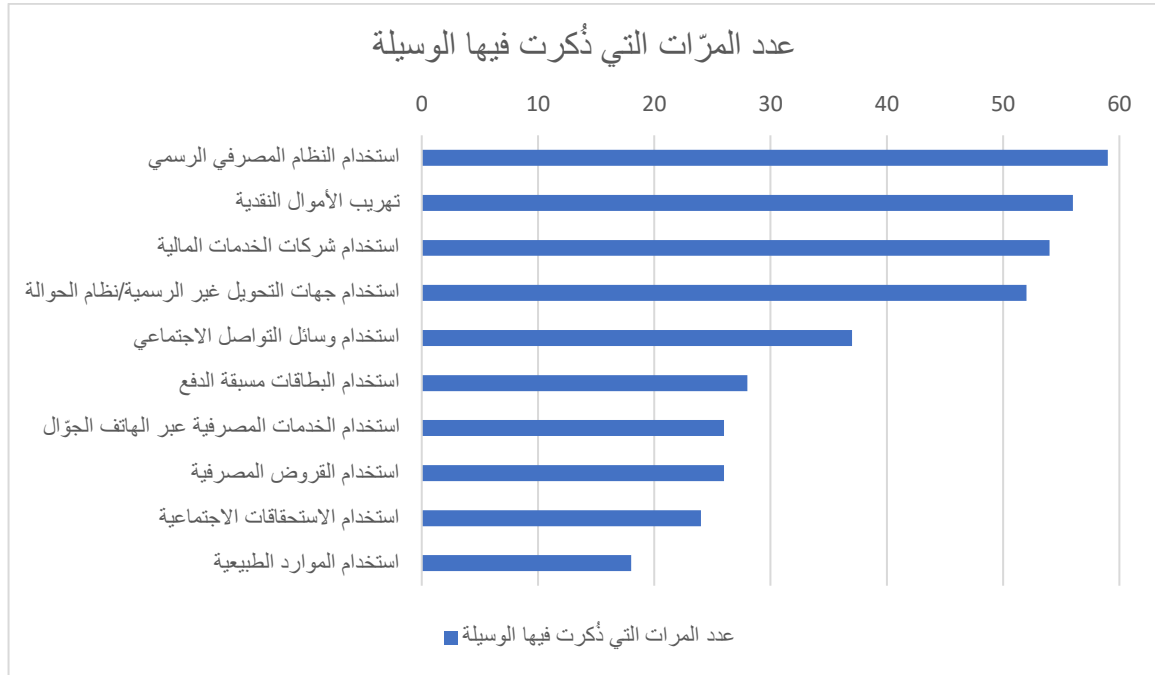
¹ مجموعة العمل المالي، 2015، ص 12.

² المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد العقوبات بموجب القرارين 1526 (2004) و2253 (2015)، S/2020/493، ص 16.

³ المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات بموجب القرارين 1526 (2004) و2253 (2015)، S/2020/493، ص 17.

الربحية وتمويل الإرهاب المرتكز على التجارة.⁴ وعادةً ما يعتمد ممولُو الإرهاب وسائل عدّة لتمويل الأعمال الإرهابية، على النحو المبين في الرسم البياني رقم 1 أدناه.

الرسم البياني رقم 1: الوسائل الأكثر استخداماً لدى ممولِي الإرهاب



المصدر: المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات بموجب القرارين 1526 (2004) و 2253 (2015)، S/2020/493، ص 16.

الخدمات المصرفية

يعتبر النظام المصرفي الرسمي عرضةً لعمليات التهريب من عقوبات تمويل الإرهاب، وذلك لأنّ المنتجات والخدمات المالية كافةً قابلة للاستغلال بهدف تمويل الإرهاب. كما أنّه من الصعب التمييز ما بين المعاملات منخفضة القيمة الشرعية وغير الشرعية، أو رصد المعاملات غير المباشرة. والمؤسف أنّ برامج رصد المعاملات غير قادرة على كشف أنشطة تمويل الإرهاب في معظم الأحيان.⁵

⁴ المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد العقوبات بموجب القرارين 1526 (2004) و 2253 (2015)، S/2020/493، ص 17.

⁵ المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد العقوبات بموجب القرارين 1526 (2004) و 2253 (2015)، S/2020/393، ص 16.

استمرار نفاذ المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى الحسابات المصرفية

يشار بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى الأشخاص الذين يسافرون إلى دولة غير دولة إقامتهم أو دولة الأصل، وذلك بهدف تنفيذ الأعمال الإرهابية أو التخطيط والتحصير لها أو المشاركة فيها، أو تقديم وتلقي التدريب على الأعمال الإرهابية، بما فيه التدريب للمشاركة في النزاعات المسلحة.⁶

وصول إرهابيي داعش إلى الحسابات المصرفية

بحسب مصادر المعلومات المالية، فقد تم رصد مخاطر لتمويل الإرهاب في السحوبات النقدية بالعملة الأجنبية من قبل أفراد مجهولين، بواسطة أجهزة الصراف الآلي في مناطق مجاورة للأراضي التي تنشط داعش فيها. وقد تمت هذه السحوبات على حسابات مصرفية في الولايات المتحدة باستخدام بطاقات سحب (debit card) عادية. كما تم رصد خطر إضافي لتمويل الإرهاب يتمثل بإجراءات إيداعات كبيرة في حسابات مصرفية، تليها سحوبات نقدية أجنبية في مناطق مجاورة للأراضي التي تنشط فيها داعش. تسلط هذه المعلومات الضوء إداً على مخاطر تمويل الإرهاب الناجمة عن قدرة الأفراد الذين سافروا إلى مناطق داعش على الوصول إلى حساباتهم المصرفية في دولهم الأصلية.⁷

محوّل الأموال

إلى جانب القطاع المصرفي، يتم استغلال قطاع التحويلات بهدف نقل الأموال، كما أنه عرضة لمخاطر تمويل الإرهاب. وفي الدول حيث يعتبر الوصول إلى الخدمات المصرفية محدوداً، يشكل مزودو خدمات التحويل المؤسسة المالية الرئيسية لدى المستهلكين الراغبين بتحويل أموالهم عبر الحدود. ويعتبر مزودو خدمات التحويل عرضةً إلى مخاطر تمويل الإرهاب إلى حد كبير في الدول حيث لا يخضعون للتنظيمات أو للرقابة في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أو عندما يزاولون عملهم بدون الرخصة المناسبة (وبالتالي يعملون بدون ضوابط مكافحة الغسل والتمويل)⁸. في الإمارات العربية المتحدة، يخضع مزودو خدمات التحويل إلى التنظيم من قبل المصرف المركزي ومركز دبي المالي الدولي وسوق أبو ظبي العالمي، ويُطلب منهم اعتماد الضوابط المناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إلا أن القطاع يبقى عرضةً إلى تطبيقات (أو أنماط) التهرب من العقوبات، منها تلك الواردة أدناه:

خدمات تحويل الأموال أو القيمة لتمويل الإرهاب

اعتقلت سلطات دولة الإمارات العربية المتحدة فرداً إثر تحويله المال إلى مجموعة جهادية في الفلبين كانت قد أعلنت عن ولائها لتنظيم داعش الإرهابي. فقد تلقى المشتبه به المال من عدة أشخاص في مناطق مختلفة في الإمارات العربية المتحدة بواسطة شركات الصرافة. وقد أرسلت الأموال على عدة دفعات منخفضة القيمة بهدف منع شركات الصرافة والسلطات الإماراتية من رصدها. وخُصص التحقيق إلى أن القيمة الإجمالية للأموال المحوّل بلغت 120,000 (مئة وعشرين ألف) درهم.

⁶ قرار مجلس الأمن رقم 2178 (2014) S/RES/2178.

⁷ مجموعة العمل المالي، فبراير 2015، ص 23.

⁸ مجموعة العمل المالي، أكتوبر 2015، ص 26.

نظام الحوالة ومزودو الخدمات المشابهة

يعتبر نظام الحوالة ومزودو الخدمات المشابهة عرضةً لمخاطر تمويل الإرهاب لعدة أسباب، منها النقص في التسجيل والرقابة، وإتمام المعاملات في عدة بلدان باستخدام النقود أو قيمة موازية خارج إطار النظام المصرفي، واستخدام المؤسسات المالية غير الخاضعة للتنظيم، واستخدام التسوية الصافية والمزج ما بين المتحصلات الشرعية وغير الشرعية.⁹ وفي الإمارات العربية المتحدة، يخضع مزودو خدمات الحوالة والخدمات المشابهة إلى التنظيم من قبل المصرف المركزي، وبالتالي يُطلب منهم اعتماد الضوابط المناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إلا أنّ القطاع يبقى عرضةً لتطبيقات التهريب من العقوبات على النحو المبين أدناه.

استخدام نظام الحوالة لتمويل الإرهاب

الأموال المرسلة إلى جماعة بوكو حرام

اعتقلت السلطات الإماراتية سبعة (7) مواطنين نيجيريين شاركوا في جمع التبرعات بهدف دعم جماعة بوكو حرام الإرهابية والمرتبطة بتنظيم داعش الإرهابي في غرب أفريقيا. وقد استعان المشتبه بهم بشركات الصرافة ومزودي خدمات الحوالة لإرسال الأموال وتلقيها، مع اعتماد أسلوب الدفعات منخفضة القيمة لتفادي الرصد من قبل المؤسسات والسلطات المختصة في الإمارات العربية المتحدة. وفي هذه الحالة، تمكنت السلطات الإماراتية من رصد المخطّط هذا، وقامت بحجز مبلغ قيمته 3,000,000 (ثلاثة ملايين) درهم.

الأموال المرسلة إلى تنظيم داعش في أفغانستان

اعتقلت السلطات الإماراتية تسعة (9) عناصر في تنظيم داعش الإرهابي، كانوا قد تلقوا تدريباً عسكرياً على استخدام الأسلحة في خراسان في أفغانستان. وقد شارك المشتبه بهم بنقل الأموال وتحويلها وإرسالها من خلال مزودي خدمات الحوالة والخدمات المشابهة، بواسطة محلات الخياطة. فضلاً عن ذلك، فقد كانوا يقومون بصرف العملة إلى الدولار الأميركي وتسليمها إلى مواطنين أفغانيين لكي يرسلوها إلى أفغانستان. وقد بلغت قيمة الأموال المحوالة 855,000 (مئة وخمسة وخمسين ألف) درهم و14,000 (أربعة عشر ألف) دولار.

الأموال المرسلة إلى تنظيم داعش في الفلبين

اعتقلت السلطات الإماراتية عدداً من الأفراد المشاركين في تحويل المال إلى مجموعات جهادية في الفلبين كانت قد أعلنت عن ولائها لتنظيم داعش الإرهابي. فقد استحصل المشتبه بهم على النقود في الإمارات العربية المتحدة من خلال مزودي خدمات الحوالة والخدمات المشابهة، وبعدها قاموا بإرسال الأموال إلى المجموعات الجهادية بشكل دفعات في إطار نظام الحوالة. وبلغت قيمة الأموال المحوالة 120,000 (مئة وعشرين ألف) درهم في الحالة الأولى، و50,000 (خمسين ألف) درهم في الحالة الثانية.

⁹ مجموعة العمل المالي، أكتوبر 2013، ص 41.

خدمات الدفع الإلكتروني

تتوفّر خدمات الدفع الإلكتروني على عددٍ من المواقع والمنصات الإلكترونية، وبالتالي تسهّل عملية تحويل الأموال إلكترونياً ما بين الأطراف المختلفة. وغالباً ما يتم تحويل الأموال من خلال التحويلات المصرفية الإلكترونية أو البطاقات الائتمانية أو غيرها من خدمات الدفع المتوقّرة مثل شركات الدفع عبر الإنترنت المعروفة أو شركات الاتصالات.¹⁰

بالإضافة إلى إمكانية التهريب من عقوبات تمويل الإرهاب، تُعتبر خدمات الدفع الإلكتروني عرضةً لعدّة مخاطر منها سرقة الهوية وسرقة بطاقة الائتمان والاحتيال في التحويلات الإلكترونية، والاحتيال في الأسهم، وجرائم الملكية الفكرية، والاحتيال في المزادات. وتصور الحالات التالية كيفية استغلال خدمات الدفع الإلكتروني للتهريب من العقوبات المتعلقة بالإرهاب.

جمع التبرعات عبر الإنترنت

أشارت المعلومات الاستخبارية إلى أنّ بعض العناصر التابعين لتنظيم الدولة الإسلامية يطلبون التبرعات عبر موقع تويتر (Twitter)، ويطلبون من المتبرعين الاتصال بهم عبر سكايب. بعدها، يُطلب من المتبرعين شراء بطاقة دولية مسبقة الدفع (على سبيل المثال، شراء بطاقة رصيد للهاتف المحمول أو شراء تطبيق أو برنامج يسمح بتخزين الرصيد) وإرسال رقم البطاقة مسبقة الدفع إليهم عبر سكايب. عندها، يقوم المسؤول عن جمع التبرعات بإرسال الرقم هذا إلى أحد متابعيه في دولة مجاورة لسوريا من أجل بيع رقم البطاقة بسعر أقل، وتقديم النقود التي يتمّ جنيهاً إلى تنظيم داعش.¹¹

حسابات بايبال (PayPal) المستخدمة لجمع التبرعات

قضية المملكة المتحدة ضدّ يونس التسولي: تمّ غسل المتحصّلات الناتجة عن بطاقات ائتمان مسروقة بعدّة أساليب، منها تحويل الأموال من خلال حسابات الدفع الإلكتروني بواسطة e-gold (الذهب الرقمي)، والتي تمّ استخدامها لتناقل الأموال عبر عدّة دول قبل بلوغها وجهتها. وقد استخدم التسولي الأموال المغسولة لتسجيل مواقع الكترونية تستضيف أشرطة فيديو دعائية لتنظيم القاعدة (180 موقعاً)، وتأمين المعدات المستخدمة في الأنشطة الإرهابية في عدّة دول. وقد تمّ استخدام 1,400 بطاقة ائتمان تقريباً لتوليد متحصّلات غير شرعية بلغت قيمتها 1.6 مليون جنيه إسترليني، واستخدمت في تمويل الأنشطة الإرهابية.¹²

استخدام مواقع التواصل الاجتماعي للترويج للأنشطة الإرهابية

قامت السلطات الإماراتية بالتحقيق في عددٍ من الأفراد الذين اعتنقوا أفكاراً إرهابية ومنتزفة. وقد استخدموا تكنولوجيا المعلومات من أجل تنظيم عمل المنظمات الإرهابية وإرسال الأموال إلى الإرهابيين وتنظيم الدولة الإسلامية. وكان بين المشتبه بهم مواطن إماراتي تبنّى إيديولوجيا تنظيم داعش، وتمّ رصده خلال تواصله مع أحد الإرهابيين في الخارج بواسطة منصات التواصل الاجتماعي. كما تبين أنه قام بإرسال صور وفيديوهات مؤيدة لتنظيم داعش إلى زملائه بهدف الترويج لهذه الإيديولوجيا المتطرفة. وفي نشاطه على مواقع التواصل الاجتماعي، قام بالتواصل أيضاً مع شخصٍ خارج الإمارات العربية المتحدة كان قد طلب المساعدة المالية بهدف الانضمام إلى تنظيم داعش. هكذا، أرسل المشتبه به مبلغاً من المال إلى هذا الشخص المذكور بواسطة محل صرافة، كما أنه أرسل الأموال إلى اثنين (2) من زملائه لمساعدتهم على السفر والانضمام إلى داعش.

¹⁰ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2012، ص 7.

¹¹ مجموعة العمل المالي، فبراير 2015، ص 24-25.

¹² مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2012، ص 7.

استغلال موقع فيسبوك (Facebook)

ألقي القبض على مواطن تركي في الإمارات العربية المتحدة لتقديمه الدعم لجبهة النصرة والفصائل التابعة لها في سوريا، فقد عمل على تقديم الدعم اللوجستي للمجموعات المسلحة وفصائل جبهة النصرة هناك. كما أنه قدّم الدعم للمقاتلين في الكتائب التركمانية في سوريا وأمن لهم النقل إلى الحدود التركية. واعترف بأنه استخدم حسابه على موقع "فيسبوك" للتواصل الاجتماعي لحشد الدعم وجمع التبرعات بهدف مساعدة جبهة النصرة والفصائل المسلحة في سوريا. كما أنه قام بتشغيل حسابٍ على منصة تلغرام (Telegram) بهدف الترويج للمنظمات الإرهابية عبر نشر أشرطة الفيديو والصور المؤيدة لها. وبلغت قيمة التبرعات التي تمّ جمعها 850,000 (ثمانية مئة وخمسين ألفاً) ليرة تركية.

استغلال واتساب (WhatsApp)

أجرت السلطات الإماراتية تحقيقاً وجدت فيه أنّ بعض الأشخاص المقيمين في الإمارات العربية المتحدة يقدّمون الدعم لتنظيم داعش بطرقٍ عدّة. فقد تمّ إلقاء القبض على مواطنٍ سوريّ بتهمة تيسير تحويل الأموال إلى عناصر في جبهة النصرة. فقد استعان المشتبه به بتطبيق واتساب لكي يخبر أحد أصدقائه عن موقع المال، وطلب منه إرسال المبلغ عبر محل صرافة إلى شخصٍ آخر في تركيا هو عنصر في جبهة النصرة. وقد بلغت قيمة المبالغة المحوّلة 10,000 (عشرة آلاف) ريال سعودي.

استغلال المنظمات غير الربحية

إنّ المنظمات والأفراد الساعين إلى جمع التبرعات لتمويل الإرهاب ودعم الأعمال المتطرفة، قد يحاولون إخفاء أنشطتهم عبر التظاهر بأنهم يضطلعون بأنشطة خيرية وإنسانية، وبالتالي قد يعملون على إنشاء منظمات غير ربحية لهذه الغاية. 13 وتصور الحالات التالية مكامن الضعف في المنظمات غير الربحية التي تجعل منها عرضةً للاستغلال والتهرّب من العقوبات المتعلقة بالإرهاب.

الدعم في تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب

في الرابع من نوفمبر 2010، تمّ إدراج صندوق الرحمات (Al Rehmat Trust) على قائمة الإرهاب، وهي منظمة غير ربحية ناشطة في باكستان، وذلك بموجب القرار التنفيذي الأميركي رقم 13224، وذلك لأنها كانت تحت سيطرة منظمات إرهابية مدرجة، بما فيها تنظيم القاعدة ومنظمات تابعة له، كما أنها كانت تتصرّف نيابةً عن هذه المنظمات وتقدّم لها الدعم المالي.

تبيّن أنّ منظمة صندوق الرحمات تُستخدم كواجهة لتمويل وتيسير أنشطة منظمة إرهابية مدرجة على قائمة الأمم المتحدة، وتدعى جيش محمد (JEM). بعد حظر منظمة جيش محمد في باكستان في عام 2002 وإدراجها على قائمة الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1267، بدأت المنظمة باستخدام صندوق الرحمات واجهةً لعملياتها. هكذا، قدّمت الدعم للأنشطة المسلحة في أفغانستان وباكستان، بما فيه الدعم المالي واللوجستي للمقاتلين الأجانب الناشطين في كلتا الدولتين. وفي أوائل عام 2009، قام عددٌ من العناصر البارزين في صندوق الرحمات بتجنيد طلاب للمشاركة في الأنشطة الإرهابية في أفغانستان. كما أنّ الصندوق ساهم في جمع التبرعات لمنظمة جيش محمد، وذلك يشمل التدريب العسكري والتلقين العقائدي في المساجد والمدارس الدينية التابعة له. ومنذ عام 2009، أطلق الصندوق نفسه برنامج تبرّع في باكستان بهدف مساعدة أسر المقاتلين الذين قُتلوا أو أُلقي القبض عليهم. فضلاً عن ذلك، قام الصندوق في أوائل عام 2007 بجمع التبرعات نيابةً عن منظمة "خدّام الإسلام"، وهو اسم مستعار لمنظمة جيش محمد.

¹³ مجموعة العمل المالي، أكتوبر 2015، ص 32.

قَدَمَ صندوق الرحات الدعم المالي ومختلف الخدمات الأخرى إلى طالبان أيضاً، وذلك يشمل تقديم الدعم المالي لمقاتلي طالبان المصابين في أفغانستان.¹⁴

ارتباط منظمة غير ربحية بكيان إرهابي

في شهر أغسطس 2013، قامت وزارة الخزانة الأميركية بإدراج المدرسة الدينية لتعليم القرآن والحديث، والتي تُسمّى أيضاً بـ"مدرسة غانج الدينية"، وذلك بموجب قرار الولايات المتحدة التنفيذي رقم 13224، وذلك نظراً إلى أنّ المدرسة الدينية هذه خاضعة لسيطرة تنظيم القاعدة وتتصرّف نيابةً عنه وتقدّم له الدعم المالي. وتقع مدرسة غانج الدينية في بيشاور في باكستان، وقد تبين أنّها تُستخدم كمركز تدريب وتمويل لمنظمات إرهابية مدرجة على قوائم الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأميركية، منها تنظيم القاعدة ولشكر طيبة وطالبان. وتشكّل مدرسة غانج خير مثالاً على المؤسسات التي تبدو شرعية، كالمدارس الدينية، والتي تقوم المجموعات الإرهابية بتحويلها إلى مراكز لجمع التبرعات بهدف تدريب الإرهابيين وتمويل الأعمال الإرهابية، بدلاً من جمع التبرعات لأهدافٍ تربية. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الإجراءات لا تطل كل المدارس الدينية، بما أنّها تؤدي دوراً أساسياً في تعزيز مستوى القرائية وتقديم المساعدة الإنسانية والتنمية في عدّة مناطق من العالم. فإنّ هذه الإجراءات تستهدف هذه المدرسة الدينية بالتحديد نظراً إلى أنّها تدعم الإرهاب وتموله.

وقد تبين أنّ مدرسة غانج هي تحت قيادة ميسّر تنظيم القاعدة المدرج على قائمة الأمم المتحدة والمُدعو "فضيلة الشيخ أبو محمد أمين البشوري"، ويُعرف أيضاً بالشيخ أمين الله. وتمّ إدراجه من قبل الولايات المتحدة بموجب القرار التنفيذي رقم 13224 لتصرّفه نيابةً عن منظمات إرهابية مدرجة وتقديم الدعم المالي لها، ومن قبل الأمم المتحدة في عام 2009 بسبب تقديمه الدعم المادي لتنظيم القاعدة وطالبان.

تُستخدم مدرسة غانج كمركزٍ لتدريب الإرهابيين على تنفيذ الأنشطة الإرهابية والعنفية، وذلك خلف قناع الدراسات الدينية. وفي بعض الحالات، تمّ تدريب الطلاب على تصنيع القنابل وتنفيذ الأعمال الانتحارية. وقد قام الشيخ أمين الله بتحويل التبرعات المقدّمة للمدرسة إلى مجموعاتٍ إرهابية مثل طالبان، وهي بدورها توظّف هذه التبرعات لتمويل أعمال العنف المستمرة في أفغانستان.¹⁵

تهريب النقود

تبقى النقود جزءاً لا يتجزأً من العمليات الإرهابية. ومع أنّه من الممكن جمع التبرعات بوسائل عدّة، إلا أنّها غالباً ما تُحوّل إلى نقود بهدف نقلها إلى مناطق النزاع. وتتفاقم هذه المشكلة عندما يكون من السهل اختراق الحدود الوطنية، كما أنّه من الصعب رصد عمليات تهريب النقود (لا سيّما عندما تُهرّب بمبالغ ضئيلة بهدف تمويل الإرهاب)، فضلاً عن وجود قطاعات اقتصادية غير رسمية وغير خاضعة للتنظيم.¹⁶

تصوّر الحالات التالية كيفية الاستفادة من التهريب للتهرب من العقوبات المرتبطة بالإرهاب وتمويل الإرهاب.

تهريب الأموال النقدية

¹⁴ مجموعة العمل المالي، يونيو 2014، ص 46.

¹⁵ مجموعة العمل المالي، يونيو 2014، ص 117.

¹⁶ مجموعة العمل المالي، أكتوبر 2015، ص 23.

ألقت السلطات الإماراتية القبض على أحد الأفراد المشاركين في تقديم المساعدة المالية والمادية إلى حركة الحوثيين الإرهابية في اليمن، عبر إرسال مبلغٍ تقدّر قيمته بـ 200,000 (مئتي ألف) درهم مع سائقٍ مسؤولٍ عن تهريب النقود عبر الحدود البرية.

تهريب الذهب

بناءً على المعلومات الاستخباراتية التي جمعتها السلطات الإماراتية، قامت الهيئة الاتحادية للجمارك بحجز شحنة ذهبٍ وزنها 60 (ستين) كيلوغراماً، وكانت قد وصلت إلى الإمارات العربية المتحدة من جمهورية السودان. وخلال عملية التحقيق، تبين أن الذهب يعود إلى حركة العدل والمساواة (JEM)، وهي مجموعة مشمولة في العقوبات المفروضة على السودان بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ناقلو النقود

طوال فترة ثلاثة أيام متتالية، قام ثلاثة أفراد بالإفصاح عن مبلغ نقدي قيمته الإجمالية 90,000 يورو لضباط الجمارك في مطار بروكسل في بلجيكا. وقالوا إن مصدر الأموال هو المنظمة غير الربحية "أ" في ألمانيا، وذلك في إطار مساعدة إنسانية تقدمها في بوروندي وبنين وزيمبابوي. وكان ناقلو النقود الثلاثة مواطنين بلجيكيين مقيمين في بلجيكا منذ فترةٍ طويلة. هكذا، قامت هيئة تسميحية تابعة لمنظمة إسلامية متطرفة في بلجيكا بتحويل المال إلى حسابات هؤلاء الأفراد الثلاثة. وعلى فترة عامٍ كامل، قاموا بسحب مبالغ نقدية بلغت قيمتها 20,000 يورو، وتم تحويل 10,000 منها إلى تركيا.

وفقاً لوحدة المعلومات المالية الألمانية، فإن المنظمة غير الربحية "أ" هي من أبرز المنظمات الإسلامية في ألمانيا، ويُقال إنها مرتبطة بالمنظمة غير الربحية "ب"، والتي تم حظرها في ألمانيا نتيجة تقديمها الدعم لمنظمة إرهابية. كما أنّ كافة أعضاء مجلس الإدارة في المنظمة "ب" كانوا يلعبون أدواراً هامة في المنظمة "أ".

وفقاً لمعلومات الهيئة الاستخباراتية البلجيكية، فإن الأفراد الثلاثة المذكورين كانوا ناشطين في فروع محلية لإحدى المنظمات الإسلامية المتطرفة. ونظراً إلى طبيعة المعاملات والروابط التي تجمع ما بين المنظمين أعلاه، اشتبهت السلطات البلجيكية بأن جزءاً من الأموال هذه على الأقل قد استخدمت لدعم الأنشطة الإرهابية.¹⁷

التهرب من العقوبات من خلال التجارة

تُعتبر التجارة عرضةً لمحاولات التهرب من عقوبات الإرهاب. فمن الصعب رصد مشاركة الأفراد الخاضعين للعقوبات في إحدى مراحل السلسلة التجارية.

تُصوّر الحالات التالية طرق التهرب من العقوبات من خلال التجارة.

تجارة السلع ذات الاستخدام المزدوج

ألقت السلطات الإماراتية القبض على شخصٍ بتهمة تزويد حركة الحوثيين الإرهابية في اليمن بمئة طنٍ من المواد الكيميائية المحظورة، ومبلغٍ نقدي قيمته 200,000 (مئتي ألف) ريالٍ يمني. كما أنه قام بشحن أجهزة تواصل وشرائح للهواتف المحمولة (SIM) إليهم عبر تهريبها من خلال نقاط العبور الحدودية البرية، وذلك باستخدام فواتير شحن مزوّرة بواسطة مكتب شحن في الإمارات العربية المتحدة.

¹⁷ مجموعة العمل المالي، أكتوبر 2015، ص 23.

ولضمان نجاح عملية تهريب السلع إلى اليمن، تم تغيير أسماء السلع لكي يتم تصديرها كمواد مسموح بها. فضلاً عن ذلك، تم خفض كمية المواد المشحونة بهدف تفادي دفع الضرائب.

تجارة أجهزة الاتصال

زود مواطن يماني حركة الحوثيين الإرهابية في اليمن بالأموال ووسائل الاتصال والأدوات المختلفة والمواد الكيميائية بواسطة شركة شحن. ونفذ المشتبه به عدّة عمليات تهريب للمعدات إلى اليمن عبر شركة في الإمارات العربية المتحدة، وذلك بدعمٍ من مشتبه به ثالث من أصل يوناني ويماني. هكذا، قام المشتبه بهم بتهريب شحناتٍ من الخوادم الإلكترونية وأجهزة الاتصال التي تعود إلى شركة هواوي Huawei (6 صناديق خشبية تحتوي على خوادم - عددٌ كبير من العلب الصغيرة وفيها أجهزة سوداء صغيرة) إلى الحوثيين في اليمن مقابل مبلغ 13,000 (ثلاث عشرة ألف) دولار أميركي. لتهريب السلع، قام المشتبه به بنزع الأوراق الملصقة على أجهزة الاتصال والتي تعرّف بها، كما قام بطلاء الشعارات الملصقة على الصناديق الخشبية باللون الأسود لتغطيتها ومنع رصدها. أما المشتبه به الثالث، فقد زور بواليص (فواتير) الشحن الخاصّة بأجهزة الاتصال بحيث أصبحت البيانات فيها مغلوبة. فقد تمّ تسجيلها في بوليصة الشحن كحواصيص وقطع غيار للسيارات. وكان الهدف من ذلك تسهيل استيرادها وتهريبها عبر إحدى نقاط العبور الحدودية البرية في الإمارات العربية المتحدة، وذلك بسبب حظر تصديرها إلى اليمن. وتولّى المشتبه به الأول تهريب معدّات الاتصال وبطاقات SIM والمولدات الكهربائية والمواد الكيميائية إلى الحوثيين.

في حالةٍ مماثلةٍ أخرى، ألقت السلطات الإماراتية القبض على شخصٍ آخر بتهمة شحن قطع غيار السيارات والأنابيب وأجهزة الاتصال السلكية واللاسلكية، وذلك بإرشادٍ من القادة الحوثيين.

تجارة الموارد الطبيعية

تشمل العقوبات المالية المستهدفة والمفروضة من الأمم المتحدة، تجميد الموارد الاقتصادية (بما فيه الموارد الطبيعية) وحظر تقديمها إلى الإرهابيين. فيما يلي بعض الحالات التي تصوّر محاولة تهريب من العقوبات باءت الفشل، بحيث أنّ السلطات تمكّنت من منع تسليم هذه الموارد إلى الإرهابيين.

تجارة النفط والمشتقات النفطية

ألقت السلطات الإماراتية القبض على أحد الأفراد بسبب تزويد حركة الحوثيين الإرهابية في اليمن بالأموال ووقود الديزل الإيراني، حيث تمّ تهريب وقود الديزل عبر الطرق البحرية من جيبوتي إلى ميناء الحديد في اليمن. بعدها، تمّ بيع الديزل لكيانات عدة تابعة لحركة الحوثيين الإرهابية في اليمن من خلال ثلاث (3) شركات عاملة في قطاع النفط ويملكها المشتبه به. وتقدّر قيمة الشركات هذه في اليمن بـ 255,000,000 (مئتين وخمسة وخمسين مليون) درهم.

تجارة الفحم من الصومال

بناءً على قرار مجلس الأمن رقم 2036 (2012) المتعلّق بالحظر المفروض على الفحم المتأتي من الصومال بسبب استغلال تجارة الفحم لتمويل حركة الشباب الإرهابية، قامت الهيئة الاتحادية للجمارك، مع أقسام الجمارك المحلية والمكتب التنفيذي للسلع والمواد الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير، بتحضير استيراد الفحم من الصومال، كما أنّها تراقب القطاع التجاري والسوق بحثاً عن أيّ محاولات لتهريب السلع هذه. وقد خلص التحقيق إلى الاستنتاجات التالية:

1. تم تحويل الفحم الصومالي إلى عدّة دول مثل جزر القمر وإيران؛
 2. يستخدم تجّار الفحم شهادات منشأ مزوّرة لتفادي القيود المفروضة؛
 3. غالباً ما يتمّ استخدام بواليص شحن مزوّرة لشحن السلع في إطار هذه المخططات.
- قامت السلطات الإماراتية بحجز الفحم الصومالي غير الشرعي وبيعه في المزاد العلني.

استغلال الكيانات الاعتبارية

من الممكن استغلال الكيانات الاعتبارية للتهرب من العقوبات بحسب خصائص النوع القانوني لهذه الكيانات. على سبيل المثال، يمكن استخدام الكيان الاعتباري كشركة وهمية أو هيكلية قانونية معقّدة بهدف إخفاء هوية المستفيد الفعلي. كما يمكن استغلال النشاط الاقتصادي الذي يضطلع به الكيان الاعتباري. وتُعتبر التجارة والأنشطة التجارية عرضةً إلى حدّ كبير لمحاولات التهرب من العقوبات المرتبطة بالإرهاب.

تظهر الحالات التالية كيفية استغلال الكيانات الاعتبارية للتهرب من العقوبات.

استخدام الكيانات الاعتبارية لتحويل الأموال إلى المنظمات الخاضعة للعقوبات المالية المستهدفة

حدّدت السلطات الإماراتية شركتين (2) تجاريتين تلقّيتا مبالغ مالية من منظمة غير ربحية (طرف ثالث) قيمتها 51,000,000 (واحد وخمسين مليون) درهم. وقد تمّ تحويل هذه الأموال من حسابات الشركات إلى حساباتٍ أخرى بشكل سحبات نقدية وشيكات. كما تبين أنّ الشركات نفسها التي تلقّت المال من الشركة (X)، قد تلقّت المال أيضاً من الشركة (Y)، بما أنّ المعاملات هذه تمّ تفويضها من قبل نفس المالكين أو نفس الموقعين المفوض لهم.

وجدت السلطات الإماراتية أنّ الشركتين ملك الأشخاص نفسهم، وأنّ الأموال متأتية من دول عالية المخاطر. فضلاً عن ذلك، فقد تبين أنّ المعاملات المصرفية الخاصة بالشركات المتلقية للأموال لم تتطابق مع مستوى عائداتها. في نهاية المطاف، تمّ اكتشاف رابط بين المنظمة غير الربحية الأجنبية والمنظمة الإرهابية (حركة حماس)، ورابط يجمع المنظمة غير الربحية بجماعة الإخوان المسلمين، وهي منظمة مدرجة على القائمة الوطنية في الإمارات العربية المتحدة.

جمّدت السلطات الإماراتية كافّة الحسابات المصرفية التابعة للشركات في الإمارات: 49 (تسعة وأربعين) حساباً في 4 (أربعة) مصارف، والمبلغ الإجمالي للأموال المجمّدة 29,000,000 (تسعة وعشرون مليون) درهم.

أحيلت القضية إلى المحكمة ورفعت دعاوى بحق 59 (تسعة وخمسين) مشتبهاً به، بما في ذلك 28 (ثمانية وعشرين) كيان اعتباري و31 (واحد وثلاثين) شخص طبيعي. وحكمت المحكمة بالسجن لمدى الحياة على المشتبه به الأول، والسجن لمدة 10 (عشر) سنوات بحق باقي المشتبه بهم، مع غرامة قيمتها 500,000 (خمسمائة ألف) درهم. كما فرضت المحكمة غرامة قيمتها 500,000 درهم باعتبارها عقوبةً للشركات المسجّلة، فضلاً عن مصادرة الأموال المحجوزة وإقفال الشركات المذكورة.

إتاحة الموارد الاقتصادية بشكل غير مباشر

إنّ أحد أبرز العناصر في ردع التهرب من العقوبات هو اعتماد إجراءات مناسبة تمنع التهرب من العقوبات بشكل غير مباشر. وأحد الأمثلة على ذلك هو توفير السلع لعميلٍ قد يقدّمها بدوره إلى الإرهابيين. وتشكّل الحالة التالية مثال جيّد على سيناريو من هذا النوع.

وصول مركبات تويوتا إلى تنظيم داعش

جذبت شركة تويوتا للسيارات انتباهاً غير مرغوب به عندما أطلقت وزارة الخزانة الأميركية تحقيقاً لمعرفة كيفية حصول مقاتلي تنظيم داعش على كميات كبيرة من شاحنات بيك أب من نوع تويوتا.

صدرت تقارير عن فيديوهات تنظيم داعش الدعائية، يظهر فيها المسلحون خلال دوريات في شوارع سوريا وهم يقودون مركبات حديثة الطراز من نوع تويوتا، وعليها شعار الخلافة الإسلامية بالأسود، ويعبرون الأراضي الليبية في مواكب طويلة. وعندما استولى مقاتلو داعش على الرقة في سوريا، كان أكثر من ثلثي المركبات المستخدمة من طراز تويوتا وعليها شعار تنظيم داعش بالأسود.

طُرحت عدّة أسئلة حول استخدام تنظيم داعش للسيارات من هذا الطراز لسنوات عدّة. ففي عام 2014، أشار تقرير إلى أنّ وزارة الخارجية الأميركية سلّمت 43 شاحنة للتوّار السوريين. كما ذكر تقرير في إحدى الصحف الأسترالية أنّه تمّ التبليغ عن فقدان أكثر من 800 شاحنة في سبديني بين عامي 2014 و2015، ورجّح عددٌ من الخبراء في المسائل المتعلقة بالإرهاب أنّ هذه المركبات قد تمّ تصديرها إلى الأراضي الخاضعة لسيطرة داعش.¹⁸

العقوبات المالية المستهدفة المرتبطة بتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل

تهدف العقوبات المالية المستهدفة أيضاً إلى منع تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ("تمويل الانتشار") وردعه والمعاقبة عليه. ويشمل مصطلح انتشار أسلحة الدمار الشامل (الانتشار) تأمين المواد أو المعدات الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية بهدف تطوير الأسلحة، كما يشمل نقل أو تصدير التكنولوجيا أو السلع أو البرمجيات أو الخدمات أو الخبرات التي يمكن استخدامها في برامج الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية.

يتمثّل تمويل الانتشار بتقديم الخدمات المالية إلى البرامج من هذا النوع بهدف نقل وتصدير الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، وتأمين سبل تسليمها والمواد ذات الصلة. كما أنه يشمل تمويل الاتجار بالسلع الحساسة الضرورية من أجل دعم هذه البرامج أو مواصلتها، حتى لو لم تكن هذه المواد مرتبطة بالمواد النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، كالنفط والفحم والفولاذ ومعدات الاتصال العسكرية (وتُسمّى "السلع ذات الاستخدام المزدوج"). علاوةً على ذلك، فإنّ تمويل الانتشار يشمل تقديم الدعم المالي إلى الكيانات أو الأفراد المشاركين في الانتشار، حتى لو كانوا يوظفون بأنشطةٍ أخرى غير متّصلة بهذه البرامج، كالديبلوماسيين وشركات الشحن ومصائد الأسماك وشركات التجارة في السلع الأساسية.

فيما يلي بعض الحالات التي تمّ فيها خرق أو تقادي العقوبات المفروضة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن البرنامج النووي في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، كما هو واردٌ في عرض فريق الخبراء بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1874، بين عامي 2017 و2020. ("فريق خبراء الأمم المتحدة"). تُقدّم الورقة هذه أمثلةً أيضاً على بعض دراسات الحالة المتعلّقة بالتهرب من العقوبات الأميركية المفروضة على إيران، وعقوبات الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1737، والمستأنفة في قرار مجلس الأمن رقم 2231 المرتبط ببرنامج إيران النووي.

¹⁸ قناة أي بي سي الإخبارية. "المسؤولون الأميركيون يتساءلون عن كيفية حصول داعش على هذه الكمية من شاحنات تويوتا. 6 أكتوبر 2015. لمعرفة المزيد: <https://abcnews.go.com/International/us-officials-isis-toyota-trucks/story?id=34266539>

تشمل الحالات المعروضة هنا عدّة قطاعات، منها القطاع المالي والتجاري وقطاع الشحن. والهدف من ذلك زيادة الوعي حول هذه العقود وأهميّة تنفيذها في مختلف القطاعات الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة.

التدابير المالية

استخدام القطاع المصرفي

لدى المصارف المدرجة مكاتب ووكلاء في الخارج

أشار فريق خبراء الأمم المتحدة في فبراير 2017 إلى أنه حصل على معلومات تفيد أنّ اثنين من المصارف الخاضعة لعقوبات مجلس الأمن، مصرف دايدونغ الائتماني (DCB) ومصرف كوريا دايسونغ (KDB)، ناشطان في الأراضي الصينية من خلال مكاتب تمثّلها في داليان وداندونغ وشينيانغ. وقد شغل مدير هذه المكاتب منصب مدير إحدى الشركات المدرجة، وهي شركة "دي سي بي فاينانس" (DCB Finance) المحدودة، والمسجلة في جزر فيرجن البريطانية. وكانت شركة دي سي بي فاينانس تضمّ عدداً من المسؤولين العالمين أيضاً في مصرف دايدونغ الائتماني (DCB). وعندما تمّ إغلاق حسابات DCB المراسلة في عام 2005، تمّ إنشاء دي سي بي فاينانس لتنفيذ التحويلات الالكترونية والمعاملات التجارية نيابةً عنها.¹⁹

تولّى ممثل مصرف دايدونغ ودي سي بي فاينانس في داليان تنفيذ عدّة معاملات بلغت قيمتها الإجمالية ملايين الدولارات، وكانت قيمة بعض المعاملات تناهز مليون دولار أميركي أو أكثر. كما أنّ الممثل هذا ساهم في تيسير الدفعات والقروض ما بين الشركات المرتبطة بمصرف دايدونغ. وساهم في تيسير عملية تحويل مبالغ نقدية كبيرة من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى الصين، ثمّ قام بصرفها إلى عملة الدولار الأميركي بفئات نقدية كبيرة. علاوةً على ذلك، كان ينفذ عمليات صرف ما بين الدولار واليورو بشكلٍ منتظم، ويحوّل الأرصدة بين مصرف دايدونغ الائتماني ومصرف كوريا دايسونغ. وعندما أنشأ مصرف دايدونغ مكاتب ممثّلة له في شينيانغ في أواخر عام 2012 وداندونغ في عام 2014، تشاركت المكاتب الثلاثة في إدارة مختلف الأنشطة المالية كصرف النقد الأجنبي وعمليات التحويل وصرف المبالغ النقدية الكبيرة والقروض.²⁰

في عام 2019، طردت الإمارات العربية المتحدة عدة ممثلين في مصارف تابعة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية كما يلي:

- ممثل لبنك مجموعة كومغانغ كوريا ونائب الممثل؛
- ممثل لبنك مجموعة كومغانغ كوريا قام بنقل أموال العمّال الكوريين الشماليين من الشرق الأوسط إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

¹⁹ تقرير فريق الخبراء بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1874، S/2017/150، ص 75.

²⁰ تقرير فريق الخبراء بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1874، S/2017/150، ص 76.

الأنشطة المالية الخاصة بالديبلوماسيين وباقي الموظفين من كوريا الشمالية

فتح فريق خبراء الأمم المتحدة تحقيقاً في الموظفين الديبلوماسيين وباقي الموظفين التابعين لجمهورية كوريا الشمالية، والذين يتصرفون نيابةً عن المؤسسات المالية الخاضعة للعقوبات، بهدف إنشاء شبكات صيرفة غير قانونية، وضمان نفاذ كوريا الشمالية إلى الأنظمة المصرفية العالمية.

نظر فريق الخبراء في تقارير تشير إلى أنّ موظفاً إدارياً وفنياً معتمداً في سفارة جمهورية كوريا الشمالية في النمسا، يساهم منذ عام 2016 في أنشطةٍ للتهرب من العقوبات نيابةً عن مصرف التجارة الخارجية المدرج على القوائم ذات الصلة، ويدعى جو كوانغ شول. وبحسب المعلومات التي قدّمتها النمسا، فقد حاول السيد جو الوصول إلى الحسابات المجمّدة التابعة لشركة أونغوم كوريا (Korea Ungum Corporation) في أحد المصارف في النمسا. وكانت السلطات النمساوية قد جمّدت هذه الحسابات في عام 2015 بناءً على شبهات غسل أموال. وفي ذلك الحين، كان الرصيد الإجمالي في الحسابات يبلغ قرابة 1,895,633 دولار أميركي.²¹

التحويلات المصرفية

في عامي 2016 و2019، أدانت السلطات الأميركية ما زياوهونغ (Ma Xiaohong) وشركة Dandong Hongxiang للتطوير الصناعي، فضلاً عن عددٍ من المدراء فيها، بتهمة غسل الأموال ومساعدة كوريا الشمالية على التهرب من العقوبات الدولية.

قبل إدانته، قام ما زياوهونغ وشركته بتحويل المال إلى كوريا الشمالية عبر الصين وسنغافورة وكمبوديا والولايات المتحدة الأميركية وغيرها، مستعيناً بمجموعةٍ من الشركات الوهمية لتحويل عشرات ملايين الدولارات عبر المصارف الأميركية في نيويورك. في عام 2015، قُدّرت قيمة هذه التحويلات بـ 85.6 مليون دولار.²²

استخدام النقود للتهرب من العقوبات الأميركية

اتّخذت الولايات المتحدة الأميركية والإمارات العربية المتحدة إجراءات مشتركة بهدف اعتراض شبكة واسعة لأصناف العملات في إيران والإمارات العربية المتحدة، سمحت بتحويل ملايين الدولارات الأميركية بمبالغ نقدية كبيرة إلى الحرس الثوري الإيراني - فيلق القدس (IRGC-QF) لتمويل أنشطته المدمّرة والجماعات الإقليمية التابعة له. فقد أدرج مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية (OFAC)، تسعة كيانات وأفراد إيرانيين. وكان البنك المركزي الإيراني متواطئاً في مخطط فيلق القدس، ودعم عملية صرف العملات في هذه الشبكة وسهّل وصولها إلى الأموال التي يملكها في حساباته الأجنبية في الخارج. بالتالي، تمكّنت شبكة نقل وتحويل الأموال هذه من صرف مئات ملايين الدولارات الأميركية.²³

²¹ تقرير فريق الخبراء بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1874، S/2017/151، ص 63.

²² قناة NCBC الإخبارية، 2020. لمعرفة المزيد: <https://www.nbcnews.com/news/world/secret-documents-show-how-north-korea-launders-money-through-u-n1240329>.

²³ وزارة الخزانة الأميركية، 2018، [https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm0383#:~:text=Washington%20%E2%80%93%20Today%20the%20United%20States,IRGC%20QF\)%20to%20fund%20its](https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm0383#:~:text=Washington%20%E2%80%93%20Today%20the%20United%20States,IRGC%20QF)%20to%20fund%20its)، تمّت زيارة الرابط في 1 فبراير 2021.

نشاط سيرباني يستهدف المؤسسات المالية

ثمة أدلة تشير إلى أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تشن الهجمات السيبرانية (الالكترونية) على المؤسسات المالية وخدمات صرف العملات الافتراضية لسرقة أموالها في عددٍ من الدول، مما يسمح لكوريا الشمالية بالتهرب من العقوبات المالية وتوليد الدخل بطرقٍ يصعب رصدها، بدون الخضوع لإشراف الحكومات وتنظيماتها. وخلال عام 2019، فُتحت تحقيقات في 35 حالةً من هذا النوع، حيث شنَّ عددٌ من الفاعلين الكوريين الشماليين هجماتٍ إلكترونية على مختلف المؤسسات المالية وخدمات صرف العملات الافتراضية وأنشطة تعدين العملات الافتراضية، وذلك يشمل هذه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة: بنغلادش (حالتان 2)، تشيلي (2)، كوستاريكا (1)، غامبيا (1)، غواتيمالا (1)، الهند (3)، الكويت (1)، ليبيريا (1)، ماليزيا (1)، مالطا (1)، نيجيريا (1)، بولندا (1)، كوريا الجنوبية (10)، سلوفينيا (1)، جنوب أفريقيا (1)، تونس (1)، وفيتنام (1).²⁴

وفقاً لفريق خبراء الأمم المتحدة، شهدت الأسواق منذ عام 2019 على ارتفاعٍ في نطاق الهجمات السيبرانية ومدى تعقيدها. وتشير بعض التقديرات إلى أن المبلغ الذي استحصلت عليه جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بطرقٍ غير قانونية قد يصل إلى 2 مليار دولار أميركي.²⁵

عملية FASTCash (النقد السريع)

تحدّث فريق الخبراء الأمم المتحدة في تقريره بشهر أغسطس 2019، عن هجومٍ سيرباني شنَّته أطراف كورية شمالية بعد أن تمكّنت من النفاذ إلى البنى التحتية المسؤولة عن إدارة شبكات الصراف الآلي في دولةٍ بكاملها. وكان هدفها تسجيل برامج ضارة تعدّل طريقة معالجة المعاملات في أجهزة الصراف الآلي، بحيث يتم توزيع 10,000 حصّة نقدية إلى الأفراد العاملين لدى كوريا الشمالية في أكثر من 20 دولةً، وذلك في غضون 5 ساعات. بطبيعة الحال، تطلّبت هذه العملية أعداداً هائلة من المتواطئين في مختلف الأراضي، مما يشير إلى وجود تنسيقٍ عالٍ مع المواطنين الكوريين الشماليين العاملين في الخارج، وتواطؤٍ مع مجموعات الجريمة المنظمة.²⁶

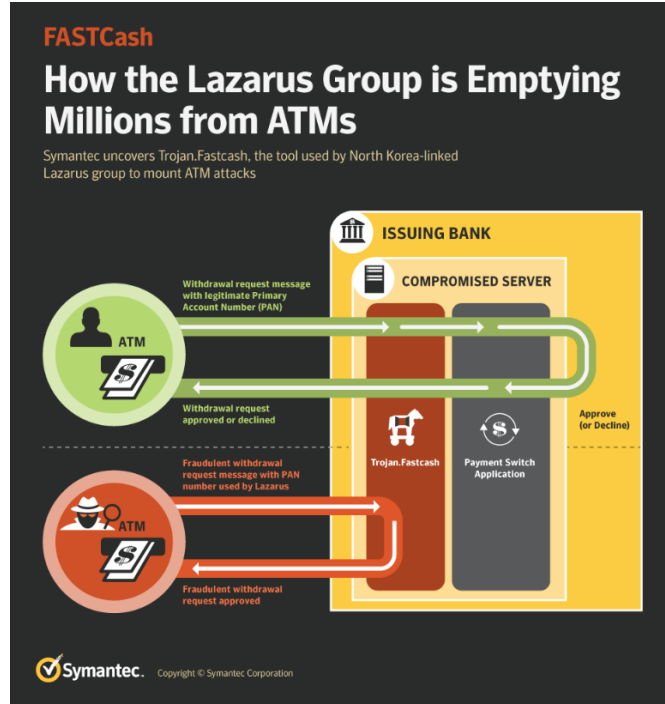
باتت هذه العملية تُعرّف بـ FASTCash أو النقد السريع، وكانت ممكنةً بسبب مجموعة لازارس (Lazarus Group)، وهي شبكةٌ متورّطة في الجرائم السبرانية والتجسس، وتجمعها روابط بكوريا الشمالية. سمحت هذه العملية بتفريغ النقود من أجهزة الصراف الآلي عن طريق الاحتيال. ولتحقيق ذلك، كانت مجموعة لازارس تخترق شبكات المصارف المستهدفة، وتشنّ هجوماً على الخوادم التي تعالج معاملات الصراف الآلي.

الصورة رقم 2: رسمٌ بياني يظهر المخططات التي اعتمدها مجموعة لازارس للتهرب من عقوبات الأمم المتحدة

²⁴ تقرير فريق الخبراء بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1874، S/2019/691، ص 26.

²⁵ تقرير فريق الخبراء بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1874، S/2019/691، ص 26.

²⁶ تقرير فريق الخبراء بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1874، S/2019/691، ص 26.



المصدر: "FASTCash": كيف تسحب مجموعة لازارس الملايين من أجهزة الصراف الآلي؟، سيمانتك (Symantec)، 2 أكتوبر 2018. لمعرفة المزيد: www.symantec.com/blogs/threat-intelligence/fastcash-lazarus-atm-malware

بعد الاستيلاء على هذه الخوادم، تم نشر برنامج ضار لم يكن معروفاً (Trojan.Fastcash). والهدف من هذا البرنامج اعتراض طلبات سحب النقود المزورة من جانب مجموعة لازارس، وإرسال موافقة مزورة، مما يسمح للمجرمين بسرقة النقود من أجهزة الصراف الآلي. بحسب إنذار صادر عن الحكومة الأميركية، تم سحب النقود من أجهزة الصراف الآلي في 30 دولة مختلفة في الوقت نفسه، وكان ذلك في عام 2017. وفي العام التالي، حصل الأمر نفسه في 23 دولة مختلفة. ويُقدَّر إجمالي الأموال التي سرقتها مجموعة لازارس في عمليات FASTCash حتى اليوم بعشرات ملايين الدولارات.²⁷

الهجمات السيبرانية على مكاتب صرف العملات الافتراضية

في عام 2019، حوّل المجرمون السبرانيون في كوريا الشمالية تركيزهم إلى شركات صرف العملات الافتراضية. وقد تعرّض بعض من هذه الشركات لهجمات متكررة، لا سيما تلك المسجلة في جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية). على سبيل المثال، تعرّضت شركة بيتهمب (Bithumb) إلى هجوم من مجرمي كوريا الشمالية السبرانيين أربع مرّات على الأقل. كان أول هجومين في شهري فبراير ويوليو 2017، وتسبباً بخسائر مالية بلغت قيمتها 7 ملايين دولار في كل هجوم. وتلت ذلك هجمات إضافية في يونيو 2019 ومارس 2019 مما أدى إلى خسائر قيمتها 31 مليون دولار و20 مليون دولار على التوالي. وذلك خير دليل على قدرة وإصرار المجرمين السبرانيين في كوريا الشمالية. كذلك، تعرّضت شركة يوبيت (Youbit) المعروفة سابقاً بـ"يايبزون" (Yapizon)، لعدّة هجمات من هذا النوع أدت إلى خسائر

²⁷ FASTCash: كيف تسحب مجموعة لازارس الملايين من أجهزة الصراف الآلي؟، سيمانتك (Symantec)، 2 أكتوبر 2018. لمعرفة المزيد: <http://www.symantec.com/blogs/threat-intelligence/fastcash-lazarus-atm-malware>.

بلغت قيمتها 4.8 مليون دولار في أبريل 2017، و 17 في المئة من إجمالي أصولها في ديسمبر 2017، مما أجبر الشركة على إغلاق أبوابها.²⁸

الموارد الاقتصادية

النقد والذهب بكميات كبيرة

تستخدم كوريا الشمالية النقود والذهب بكميات كبيرة لتحويل القيمة عبر الالتفاف حول القطاع المالي الرسمي بكامله. وفيما يلي بعض الحالات التي رفع فريق الخبراء تقارير فيها.

في السادس (6) من مارس 2015، حجزت بنغلادش 26.7 كيلوغراماً من السبائك الذهبية والمجوهرات (وقيمتها 1.4 مليون دولار أميركي) إثر اكتشافها في الأمتعة المحمولة الخاصة بالسكرتير الأول لسفارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في داكا. وقد صدرت الفاتورة المرتبطة بتلك السلع عن شركة AMM Middle East General Trading في دبي وجرى تحصيل البضاعة في سنغافورة. وقد سافر السكرتير الأول من داكا إلى سنغافورة وغادرها في اليوم نفسه، وخرج من المطار لمدة ثلاث ساعات. وكان قد قام برحلات من هذا القبيل بمتوسط مرة في الشهر إلى سنغافورة على مدى الأشهر الخمسة عشر السابقة منطلقاً من داكا ومن بيجين (كان يقضي فترة تتراوح بين بضع ساعات ويومين خارج المطار)، مما يوحي بأنه كان يؤدي دور حامل الحقبة الدبلوماسية الدائم ويهتّب الذهب وأصنافاً أخرى للتهرب من الجزاءات. وكان يرافقه في بعض من هذه الرحلات دبلوماسيون آخرون من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.²⁹

وفي 17 مارس 2016، أُلقي القبض في مطار كولومبو في سري لانكا على شخص من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعمل في الخارج، كان يحمل مبلغ 167,000 دولار من النقد والمجوهرات الذهبية والساعات. وكان في طريقه من سلطنة عُمان إلى بكين ولم يقدم تصريحاً جمركياً. وكان يرافقه خمسة أفراد آخرون من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعملون في عُمان في شركة بناء تابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومقرها في دبي وتملك عنوان صندوق بريد. وأعدّ قائمة تتضمن 311 اسماً لعمال من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعيش أسرهم في بيونغ يانغ كان عليه أن يدفع لها المال (يُدفع لكل أسرة مبلغاً يتراوح بين 200 و1,500 دولار، بمتوسط 300 دولار للأسرة الواحدة)³⁰.

عمليات نقل النفط من سفينة إلى أخرى

استحصل فريق الخبراء منذ العام 2018 على أدلة تشير إلى تزايد وتيرة نقل النفط من سفينة إلى أخرى وعمليات نقل غير مسبوقه لمنتج نفطي محظور شملت 57,623.491 برميل نفط تساوي قيمتها 5,730,886 دولار. وتكشف تحقيقات الفريق حول عملية النقل هذه قضية معقدة جداً للاحتيال في هوية السفن مرتبطة بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، تسلط الضوء على تقنيات جديدة للتهرب من العقوبات تغلّبت على جهود العناية الواجبة لأحد تجار السلع الأبرز في المنطقة، بالإضافة إلى البنوك الأميركية والسنغافورية التي سهّلت دفعات الوقود، وإحدى جهات التأمين البارزة البريطانية التي أمّنت الحماية والتأمين لإحدى السفن المتورّطة. وتشير القضية أيضاً

²⁸ تقرير فريق الخبراء بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1874، S/2019/691، ص 28.

²⁹ تقرير فريق الخبراء بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1874، S/2017/150، ص 99.

³⁰ تقرير فريق الخبراء بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1874، S/2017/150، ص 79.

مرة أخرى إلى رداءة عملية رفع التقارير والرقابة والضبط على السفن التي تمارسها الدول التي تبحر تلك السفن تحت علمها³¹ بالإضافة إلى التقصير في تطبيق عقوبات التجديد.

تجارة النفط

ألقت السلطات الإماراتية القبض على مواطنٍ مصريٍ مقيمٍ في الإمارات العربية المتحدة، ويستخدم شركات الشحن المؤسسة في الإمارات للتهرب من العقوبات المفروضة على إيران. فقد أعدَّ المشتبه به فواتير شحن لهذه الشركات المذكورة تحت اسم الشركات التي يملكها، وذلك بالتعاون مع أفرادٍ تابعين لفيلق الحرس الثوري الإيراني. ولتحقيق ذلك، قام بتزوير بواليص الشحن الخاصة بالنفط الإيراني والمستوردة إلى الإمارات العربية المتحدة، وزعم أن النفط من العراق مستفيداً من الرخص التي استحصل عليها. وتمَّ بالتالي ضبط مبلغ 10,000,000 (عشرة ملايين) درهم، فضلاً عن تجميد مبلغ 30,000,000 (ثلاثين مليون) درهم في حسابات الشركات هذه.

أسلاك النيكل

رصدت السلطات الإماراتية شخصاً يحمل الجنسية الإماراتية، وتجمعه علاقة ببعض العناصر في فيلق الحرس الثوري الإيراني، وكان يضطلع بعددٍ من الأنشطة التجارية مع تجار إيرانيين تابعين للحرس الثوري، وذلك من خلال مشاريع التمويل وقطاع العقارات. واقترح أحد هؤلاء التجار تأمين مادة تُعرف بأسلاك النيكل (Nickel wire) لوزارة الدفاع الإيرانية، علماً أن المادة تُستخدم عادةً في القطاع العسكري، لتصليح الأسلحة والأجهزة العسكرية وإطالة صلاحيتها. هكذا، أقام التاجر شراكةً مع المشتبه به لشراء هذه المادة من الصين وبيعها لوزارة الدفاع الإيرانية بسعرٍ أعلى. بمساعدةٍ من شركائه، اشترى المشتبه به عينةً من أسلاك النيكل من الصين ثمَّ قام بشحنها إلى الإمارات العربية المتحدة، وبعدها إلى إيران. وعندما وافق الطرف الإيراني على الصفقة، اتَّصل شركاء المشتبه به بشخصٍ في لندن لكي يؤمن المادة المذكورة من الصين ويصدرها إلى هونغ كونغ تحت اسم شخصٍ آخر، بهدف شحنها إلى إيران في نهاية المطاف.

في حالةٍ أخرى مشابهة، فتحت السلطات الإماراتية تحقيقاً في مشتبه به يجري تحويلاتٍ ماليةٍ لعناصر في الحرس الثوري الإيراني. وطُلب منه كذلك إنشاء شراكةٍ مع عناصرٍ إضافيين في الجماعة نفسها بهدف استيراد مادة أسلاك النيكل من خارج الإمارات، ليتمَّ شحنها إلى وزارة الدفاع الإيرانية عبر الشركات التي يملكها المشتبه به في الإمارات العربية المتحدة، وذلك بهدف التهرب من عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتي تمَّ فرضها على جمهورية إيران الإسلامية. وقد بلغت قيمة المعاملة 800,000,000 (ثمانمائة مليون) دولار أميركي، فضلاً عن دفعةٍ قيمتها 8,000,000 (ثمانية ملايين) دولار تمَّ تحويلها إلى الشركة التي تملك السلع هذه. على أثره، قامت السلطات الإماراتية بتجميد حسابات المشتبه به والشركات ذات الصلة.

ألياف الكربون

قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية (OFAC) – بالتعاون مع الإمارات العربية المتحدة – بإدراج II كياناً وفرداً مشاركين في تأمين مواد مستخدمة في برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني. فقد فرض مكتب OFAC عقوباتٍ على شركة مبروكة للتجارة ش.م.م. (Mabrooka Trading Co LLC) التي يقع مقرها في الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى شبكةٍ في الإمارات تؤمّن السلع المختلفة لبرنامج الصواريخ الباليستية الإيراني. كانت هذه الشبكة تحجب هوية المستفيد الفعلي من هذه السلع الحساسة

³¹ تقرير فريق الخبراء بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1874، S/2019/691، ص 8.

المستخدمة لتعزيز انتشار الصواريخ، عبر الاستعانة بشركاتٍ وهمية في دولٍ أخرى لخداع الموردين الأجانب. كما قام مكتب OFAC بإدراج خمسة إيرانيين شاركوا في تأمين قطع الصواريخ البالستية لإيران.

عمل حسين بورناغشبندي وشركته (مبروكة للتجارة) على تأمين الدعم المالي أو المادي أو التقني أو غيره لشركة Navid Composite Material Company، وهي شركة خاضعة أيضاً لعقوبات أميركية بسبب الروابط التي تجمعها ببرنامج الصواريخ البالستية في إيران. وفي وقت إدراجها، كانت شركة Navid Composite قد تعاقدت مع كياناتٍ في آسيا لتأمين خط إنتاج لألياف الكربون بهدف توفير مواد مُستخدمة في قطع الصواريخ البالستية. ومنذ عام 2015 على الأقل، استخدم بورناغشبندي شركته (مبروكة للتجارة) لتأمين مختلف المواد والمعدات لمصنع إنتاج الألياف الكربونية التابع لـ Navid Composite. كما تم إدراج بورناغشبندي لتأمينه الدعم المالي أو المادي أو التقني أو غيره لشركة مبروكة للتجارة، أو لمحاولته تأمين هذا الدعم.³²

التجارة بالسلع الأخرى

المولدات

أوقفت السلطات الإماراتية رجلاً يُشتبه بأنه استورد مولداً من خلال الشركة التي يملكها والتي تعمل في مجال النفط والغاز. استورد المولد من المملكة المتحدة وكان سند الشحن يفيد في البداية بأنه سوف يعاد تصديره إلى ميانمار. لكن بعد دخول الجهاز إلى الإمارات العربية المتحدة، زور المشتبه به سند شحن جديد وبديل اسم المستفيد النهائي من ميانمار إلى ميناء عسلوية في إيران، بهدف إرسال الجهاز لصالح البرنامج النووي في إيران. وقام أيضاً المشتبه به بتحويلات مالية بقيمة المولد عبر حساباته في المصارف المحلية، وتمت هذه الحوالات على أقساط من خلال دولة أخرى، ثم حوّل المال إلى شركة في بريطانيا. ضُبط المولد وحُكم على المشتبه به بعشر سنوات سجن وترحيل وصارت السلطات الإماراتية الجهاز.

أجهزة تحليل اهتزاز

تلقت السلطات الإماراتية رسائل حول سندات شحن لثلاثة محلات اهتزاز محمولة قدمتها شركة، على أن تكون وجهتها النهائية إيران والشركة المبيعة موجودة في الإمارات العربية المتحدة. إلا أن الشركة وفرت سندات شحن تحتوي على معلومات شحن لثلاثة أجهزة قياس اهتزاز بقيمة اثنين وعشرين ألف (22,000) يورو بالإضافة إلى وثيقة ادعت الشركة تقديمها إلى السلطات عن طريق الخطأ تبرز سند بيع وشراء للجهاز نفسه بالقيمة نفسها لكن المستخدم النهائي مختلف. وكان الشاري هنا شركة في إيران والبايع شركة في تركيا تدعي بيع المكسرات. وبعد تفتيش الموقع، اتضح أن البضاعة استوردت من شركة في هونغ كونغ لشركة في الإمارات العربية المتحدة. وقدمت الشركة وثائق مزورة لفروع الشركة في المملكة المتحدة للتهرب من جزاءات الأمم المتحدة على إيران.

سوء استخدام الكيانات والترتيبات القانونية

³² وزارة الخزانة الأميركية، 2017، <https://www.treasury.gov/press-center/press-releases/pages/jl0322.aspx>، تم دخول الرابط في 1 فبراير 2021.

حتى تموز/يوليو 2012، كانت DGS Marine شركة تجارية أجنبية مسجلة في ليشنتشتاين تقع في مكتب ائتماني في العاصمة فادوز. بعد تقارير إعلامية في حزيران/يونيو 2012 تفيد بأن مدير شركة DGS، دايفد سكينر، قد أصدر شهادات تأمين لناقلات وقود ذات ملكية إيرانية تنقل النفط من سوريا، بما يُزعم أنه مخالفة للجزاء الأوروبية، أصدرت الهيئة المالية في ليشنتشتاين في يوليو 2012 للشرطة بيانًا تحذيريًا مفاده أن DGS Marine ليست مرخصة لإصدار التأمينات في ليشنتشتاين. بعد البيان التحذيري، سجل السيد سكينر DGS Marine كشركة تجارية في الجزر العذراء البريطانية في أغسطس 2012. وتمكن فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة تأكيد أن DGS Marine ليست مرخصة أو مجازة لإصدار التأمينات في الجزر العذراء البريطانية أيضًا.

بالإضافة إلى ذلك، تضمن التقرير السنوي لـ DGS Marine لسنة 2009 معلومات خاطئة حول هوية فرد يوصف على أنه "المدقق المستقل" لشركة DGS Marine، مما يدعو للتساؤل حول شهادات البيانات المالية السنوية للشركة. ولم تتجاوب الشركة مع طلبات فريق الخبراء. وخلال مسار تحقيق فريق الخبراء، تم الإعلان عن وفاة السيد سكينر، وبعد فترة وجيزة، تم إغلاق موقع DGS الإلكتروني. وأشارت التقارير الإعلامية في ما يلي إلى أن DGS Marine كانت عملية احتيال تأمينية كبيرة مع مكاتب في المملكة المتحدة وقبرص والدنمارك وفيتنام والهند والصين والإمارات العربية المتحدة، ولم تكن تملك أوراق مالية بملايين الجنيهات الإسترليني كما ادّعي في التقارير السنوية.³³

مجموعة GENCO/KOGEN

نُشرت قضية مجموعة GENCO/KOGEN في تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة وفق قرار مجلس الأمن 1974 في مارس 2019 وأغسطس 2019، وتتطرق إلى مجموعة شركة كوريا العامة للإنشاءات الخارجية (المعروفة بـ GENCO، و KOGEN) وهي شبكة شركات وترتيبات قانونية مسجلة في دول مختلفة ومرتبطة بالمكتب العام للاستطلاع وهي وكالة استخبارات كورية شمالية تدير العمليات السرية للدولة.

أعد فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة تقريرًا عن التحقيق الجاري بقضية GENCO/KOGEN والذي بيّن أن الشركة تتمتع بوصول كبير وشبكة واسعة في دول عدة في الشرق الأوسط وأفريقيا وأوراسيا حيث استخدمت عمالها والكيانات التعاونية المحظورة والمشاريع المشتركة مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وحصلت على عائدات بارزة. وبحسب مصدر خاص بالبلد، إن GENCO/KOGEN "عملت على تزويد الشرق الأوسط بعمال كوريين شماليين بغاية الحصول على العملة الصعبة [لحكومة] كوريا الشمالية". ووجدت تحقيقات فريق الخبراء براهين على أنشطة KOGEN ضمن مشاريع مع شركة في الإمارات العربية المتحدة.³⁴

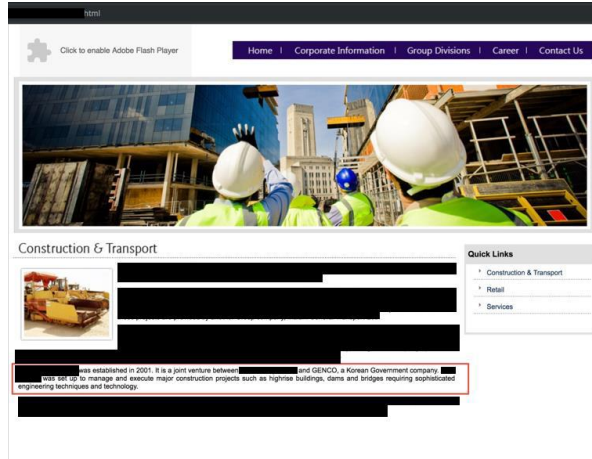
بحسب وثائق تسجيل الشركة، GENCO هي مالك جزئي لكيان إنشاءات تعاوني أو مشروع مشترك في الاتحاد الروسي "SAKORENMA" ش م م، وتعود أكثرية ملكيته لمواطن روسي. ويملك هذا الكيان التعاوني أو المشروع المشترك حسابًا في مصرف روسي. كما أن الشركة تتشارك عناوين ومعلومات اتصال ومشاركين مع ثلاثة شركات أخرى وكلها تعمل في أنشطة مرتبطة بالإنشاءات. بالإضافة إلى ذلك، تبين وثائق تسجيل الشركة أن GENCO تشغل مكتبين تمثيليين في الاتحاد الروسي، أحدهما في فلاديفوستك والآخر في خاسان، ومعاً يوظفان 17 مواطنًا أجنبيًا.³⁵

³³ فريق الخبراء وفق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1874 S/2017/150 ص 206.

³⁴ تقرير فريق الخبراء وفق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1874 S/2019/171 ص 56.

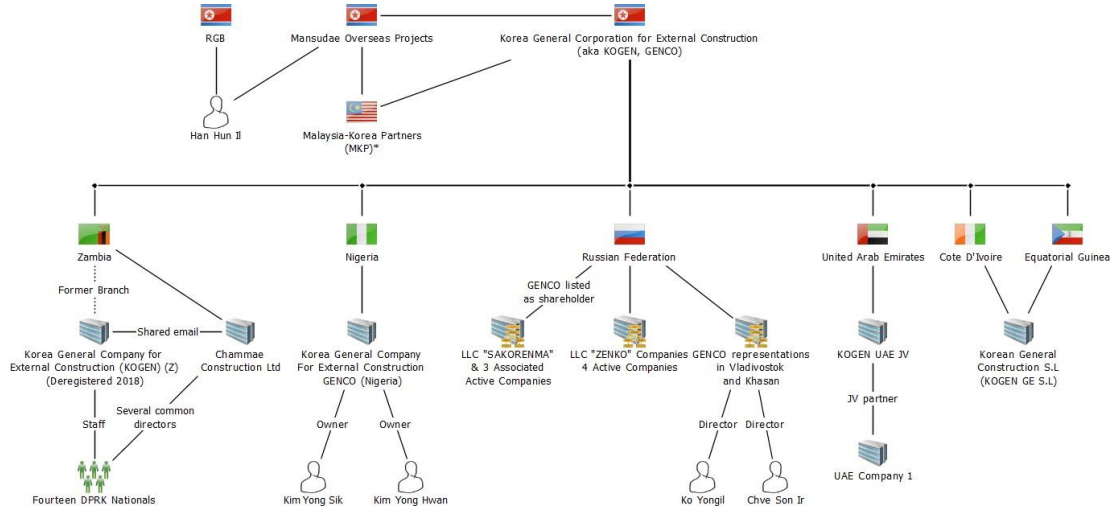
³⁵ تقرير فريق الخبراء وفق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1874 S/2019/171 ص 56.

الصورة 3: الموقع الإلكتروني لـ KOGEN في الإمارات العربية المتحدة



يغطي وجود GENCO/KOGEN في أفريقيا نيجيريا وساحل العاج وغينيا الاستوائية. والشركة مسجلة في نيجيريا باسم "مجموعة شركة كوريا العامة للإنشاءات الخارجية GENCO (نيجيريا)". أما في ساحل العاج فالشركة مسجلة من العام 2012 باسم شركة "كوريا العامة للمنشآت SL" (KOGEN GE SL). ويشير الموقع الإلكتروني للمكتب الأفريقي المشترك لدعم الثورة الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي إلى KOGEN GE SL على أنها الشريك الذي ينفذ مشروعاً ممولاً من قبل غينيا الاستوائية. أما KOGEN، فأشير إليها منفردة على أنها متعاقد في مشروع مدرج Rebola البلدي الذي أنجز في العام 2016، وتشير وثائقه إلى أن KOGEN جنت ما يوازي 30.5 مليون دولار. وأفادت الأخبار المحلية بأن KOGEN فتحت مقرّاً وطنياً كبيراً جديداً في غينيا الاستوائية في السنة نفسها.³⁶

الصورة 4: جدول من برنامج 12 يبيّن شبكة GENCO/KOGEN



المصدر: تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة وفق قرار مجلس الأمن 1874، S/2019/171، ص 57.

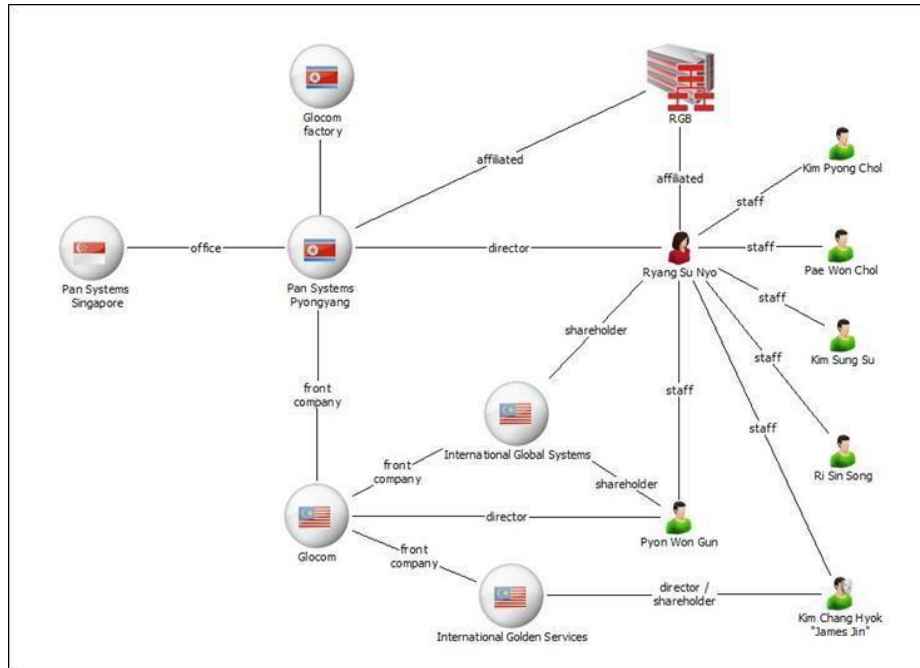
³⁶ تقرير فريق الخبراء وفق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1874 S/2019/171 ص 56.

وأظهر تحقيق الحسابات المصرفية لـ GENCO/KOGEN بالدولار والعملية المحلية نشاط منتظم نقدًا وبالشيكات وإجمالي حركة حساب عالية. وبيّنت الحسابات النمط نفسه من الإيداعات للشيكات تليها تحويلات واردة تليها سحبات منتظمة بالشيكات.³⁷ وعلى الكيانات الخاضعة للأنظمة أن تكون على دراية بمثل هذه الأنماط التي تسعى لاستغلال الحسابات المصرفية في الإمارات العربية المتحدة.

مجموعة Glocom

Glocom شركة مقرها ماليزيا تنشر إعلانات لأجهزة الاتصالات اللاسلكية للمنظمات العسكرية وشبه العسكرية. وتدعي Glocom أنه لها وجود في أكثر من عشر دول وأنها تتمتع بسمعة دولية اكتسبتها بالمشاركة، بحسب موقعها الإلكتروني، في معرض "خدمة الدفاع الآسيوي" للأسلحة الذي ينظم كل عامين منذ العام 2006. إلا أن Glocom ليست مسجلة رسمياً وليس لديها وجود في العنوان الوارد. وقد تمت تسمية شركتين أخريين مقرهما في ماليزيا على أنهما تعملان بالنيابة عن الشركة وهما " International Golden Services Sdn Bhd" و "Sdn Bhd International Global Systems Sdn Bhd".³⁸

الصورة 5: شبكة Pan Systems Pyongyang



المصدر: تقرير فريق الخبراء في التابع للأمم المتحدة وفق قرار مجلس الأمن 1874، S/2019/150، ص 36.

تظهر المعلومات التي حصلت عليها مجموعة الخبراء التابعة للأمم المتحدة أن Glocom هي الشركة الواجهة لشركة كورية شمالية هي Pan Systems Pyongyang Branch (Pan Systems Pyongyang) والتي ارتبطت بشركة سنغافورية اسمها Pan Systems (S) شركة خاصة محدودة (Pan Systems Singapore).³⁹

³⁷ تقرير فريق الخبراء وفق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1874 S/2019/171 ص 55.

³⁸ تقرير فريق الخبراء وفق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1874 S/2019/150 ص 34.

³⁹ تقرير فريق الخبراء وفق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1874 S/2019/150 ص 34.

ويتم تشغيل Pan Systems Pyongyang، وفق المعلومات التي حصل عليها فريق الخبراء، من قبل المكتب العام للاستطلاع، وهو وكالة الاستخبارات الأولى في البلد والمصنفة تحت قرار مجلس الأمن 2270 (2016) لمجلس الأمن.

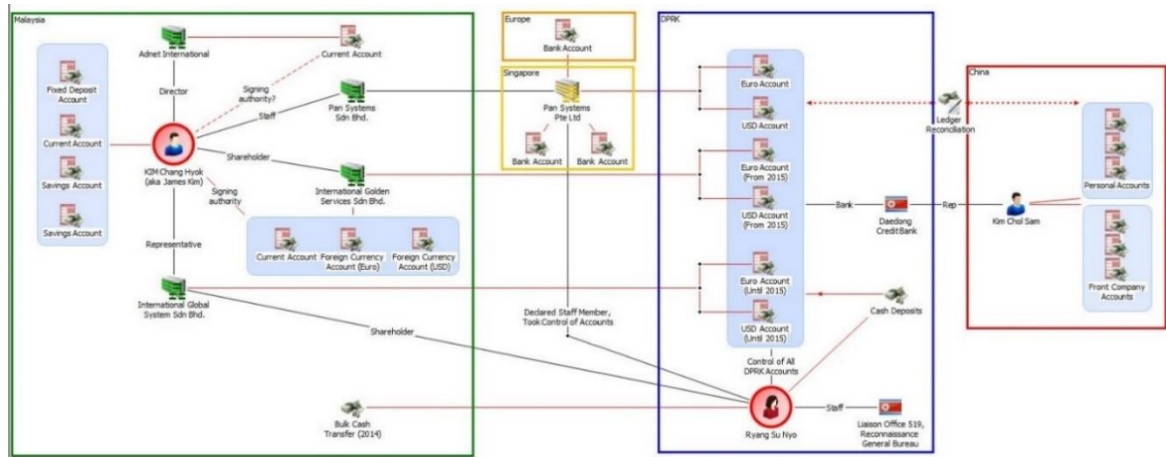
ويدل ذلك إلى أن المكتب يمكّن عملائه الرئيسيين من توليد العائدات لعملياته من خلال مثل هذه الشبكات. إضافةً إلى ذلك، حددت مجموعة الخبراء إلى أن Wonbang Trading Co. هو اسم مستعار لـ Pan Systems Pyongyang. وتظهر المعلومات أن Pan Systems Pyongyang تتلقى بشكل منتظم أموالاً من شركة تطوير وتجارة التعدين الكورية (KOMID).⁴⁰

العمليات المالية الخاصة بـ Glocom/Pan Systems Pyongyang

استخدمت Pan Systems Pyongyang في عملياتها المصرفية والشركات الواجهة الخاصة بها شبكة واسعة من الأفراد والشركات والحسابات المصرفية الأجنبية لتوفير وتسويق السلاح والمواد ذات الصلة. وتضمنت هذه الشبكة العالمية أفراداً وشركات وحسابات مصرفية في الصين وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة والشرق الأوسط. وبشكل خاص، تم تحويل 36,939 يورو إلى International Global Systems سنة 2008 من حساب مصرفي في الشرق الأوسط من فرعه في دمشق.⁴¹

استخدمت Pan Systems Pyongyang و International Global Systems منذ سنة 1998 حسابات بالدولار الأمريكي واليورو في مصرف Daedong الائتماني وهو مصرف كوري شمالي للنفوذ إلى النظام الدولي، بما في ذلك من خلال الحسابات المصرفية في الصين. واستُخدمت هذه الحسابات لتحويل الأموال إلى سلسلة إمداد من أكثر من عشرين شركة متواجدة بشكل رئيسي في الصين القارية وهونغ كونغ وسنغافورة. وفي السنوات الأخيرة انتقل الشراء بشكل شبه كامل إلى الشركات في الصين وهونغ كونغ. وكان معظم هذه الشركات يوفر المنتجات الإلكترونية وقطع الأجهزة اللاسلكية وأغلفة تتماشى مع أجهزة الاتصال العسكرية التي تعلن عنها Glocom، أما الشركات الأخرى فهي شركات نقل. وأتمت الشبكة تحويلات منتظمة إلى ميسرين مختلفين مع أسماء رمزية صينية وكورية أجنبية تعمل في الصين وإندونيسيا وماليزيا وفي الشرق الأوسط.⁴²

الصورة 6: الحسابات التي تتحكم بها Glocom



المصدر: تقرير فريق الخبراء في التابع للأمم المتحدة وفق قرار مجلس الأمن 1874، S/2019/171، ص 64.

⁴⁰ تقرير فريق الخبراء وفق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1874 S/2019/150 ص 36.

⁴¹ تقرير فريق الخبراء وفق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1874 S/2019/150 ص 77.

⁴² تقرير فريق الخبراء وفق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1874 S/2019/150 ص 77.

في ما يتعلق بالتحويلات الواردة، تلقت Pan Systems Pyongyang تحويلات ضخمة من حساب في مصرف كبير في ماليزيا ومن شركات عدة في كوريا الشمالية. وأجريت التحويلات أيضًا من قنصلية شنيانغ الكورية الشمالية. وكانت Pan Systems Pyongyang تستخدم بانتظام التحويلات النقدية الكبيرة. بالإضافة إلى ذلك، استلمت الشركة الأموال من كيانين مصنفيين هما KOMID و Hyoksin Trading Corporation. وبين العامين 2011 و2013، أجرت Hyoksin تحويلات عدة باليورو لـ Pan Systems Pyongyang، وكذلك فعلت KOMID بين 2011 و2015.⁴³

كانت Glocom تتحكم، بالإضافة إلى حساباتها المصرفية الأربعة في مصرف Daedong الائتماني في بيونغ يانغ، بعشرة حسابات في أربعة بلدان بين العامين 2012 و2017، من خلال شركاتها الواجهة المتواجدة في ماليزيا أيضًا. وتبين السجلات أن هذه الحسابات المتعددة خارج البلاد سمحت لـ Glocom بتحريك الأموال التي كانت تتحكم بها بشكل متواصل في مصارف وبلدان مختلفة خلال تجارتها غير الشرعية.⁴⁴

المؤشرات التحذيرية

بالنظر إلى الأنماط الواردة أعلاه، توفر الأمثلة التالية قائمة غير حصرية من المؤشرات التحذيرية والأوضاع التي يجب مراقبتها عن قرب أكثر أو تعقبها من قبل المؤسسات المالية للمؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة التي يقع مقرها في الإمارات العربية المتحدة لتحديد عمليات الاحتيال المحتملة على الجزاءات من قبل عملائكم أو أعمالهم أو معاملاتهم.

- التعاملات في القطاعات المعرضة لتمويل الإرهاب و/أو انتشار أسلحة الدمار الشامل، مثلًا:
 - القطاع المالي
 - نظام الحوالة أو أي مزود لخدمات تحويل الأموال
 - قطاع النفط والغاز
 - التنظيمات غير الربحية
 - التجارة الدولية
- التعاملات مباشرة أو من خلال عميل لعميل لكم من بلدان يرتفع فيها خطر تمويل الإرهاب
- التعاملات مباشرة أو من خلال عميل لعميل لكم من بلدان أو أراضي يُعرف أن الأشخاص الخاضعين للجزاءات يعملون فيها
- استخدام شركات وهمية لتحريك الأموال من خلالها على صعيد محلي ودولي بإساءة استخدام القطاع التجاري في الإمارات العربية المتحدة
- التعاملات بالسلع الخاضعة للجزاءات أو الحظر مثل
 - الأسلحة
 - النفط و سلع أخرى
 - السلع الفخمة (للجزاءات المرتبطة بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية)
- التعاملات بالسلع ذات الاستخدام المزدوج

⁴³ تقرير فريق الخبراء وفق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1874 S/2019/150 ص 78.

⁴⁴ تقرير فريق الخبراء وفق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1874 S/2018/171 ص 64.

- التعاملات بالمواد الخاضعة للقيود
- التعرف على الوثائق التي تبدو مزورة
- تحديد الوثائق التي تم التلاعب بها أو تغييرها من دون تفسير واضح، لاسيما تلك المرتبطة بالتجارة الدولية
- استخدام الوسطاء
- حين يتجاوز تدفق الأموال حدود الأعمال العادية (بالعائدات أو حركة الحساب)
- حين يكون النشاط الذي طُور أو مُول غير مرتبط بالغاية الأصلية أو المنوية للشركة أو الكيان، مثلاً:
 - الشركات التي تستورد أجهزة تكنولوجية عالية الجودة لكنها مسجلة على انها تتاجر بالمكسرات
 - تنظيم غير ربحي يصدر أجهزة الاتصال مع أنه كيان يهدف لتوفير الخدمات الصحية
- صفقات الأعمال أو الصفقات التجارية المعقدة جداً والتي تبدو أنها تهدف إلى إخفاء الوجهة النهائية للمعاملة أو السلعة.
- الكيانات أو الترتيبات القانونية التي يبدو أنها تهدف إلى إخفاء المستفيد الفعلي
- إجراء عمليات سحب نقدي متعدّدة من الصراف الآلي (يمكن أن تكون تحت حد التبليغ اليومي) في مواقع مختلفة في الأراضي التي يتمتع فيها أشخاص مفروضة عليهم جزاءات بالنفوذ أو ضمن حدود البلديات المفروضة عليها جزاءات.
- اكتشاف عناصر غير منتظمة خلال إجراءات العناية الواجبة التي قد تشمل على سبيل المثال لا الحصر:
 - معلومات غير دقيقة عن مصدر الأموال و/أو العلاقة مع الطرف المقابل
 - رفض الاستجابة لتوفير المزيد من وثائق "إعرف عميلك" أو تقديم المزيد من الإيضاح حول المستفيد النهائي للأموال والسلع.
 - الشك بتزوير الوثائق الثبوتية.

الأصول الافتراضية/العملات المشفرة

- استخدام الأصول الافتراضية لإرسال الأموال إلى بعض المحفظات في منصات تداول الأصول الافتراضية غير المنظمة (أو منصات التداول في الأراضي حيث يملك الأفراد المفروضة عليهم جزاءات نفوذاً أو في ولايات قضائية مفروضة عليها جزاءات).
- على المؤسسات المالية أن تولي اهتماماً خاصاً بتحويل الأموال إلى حساب مصرفي شغال خاص بمنصة تداول أصول افتراضية (تمويل محفظة أصول افتراضية) يليه تحويل عملات افتراضية إلى عملات رسمية (أكثر أو أقل) من منصة التداول ذاتها خلال فترة قصيرة.

المراجع

أخبار ABC، 2015 مسؤولون أميركيون يتساءلون كيف حصلت داعش على هذا العدد من شاحنات تويوتا [متوفر على الإنترنت] متوفر على: <https://abcnews.go.com/International/us-officials-isis-toyota-trucks/story?id=34266539> [تم النفاذ إليه في 13 أبريل 2021]

مجموعة العمل المالي، فبراير 2015. تمويل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الإرهابي، باريس

مجموعة العمل المالي، يونيو 2014. خطر الاستغلال الإرهابي للمنظمات غير الربحية، باريس

مجموعة العمل المالي، أكتوبر 2013. دور خدمات الحوالة ومزودي الخدمات المماثلة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، باريس

مجموعة العمل المالي، أكتوبر 2015. المخاطر المالية الإرهابية الطارئة، باريس

[NCBC News, 2020. NCBCNews.com. متوفر على الإنترنت]

Available at: <https://www.nbcnews.com/news/world/secret-documents-show-how-north-korea-launders-money-through-u-n1240329>

[تم النفاذ إليه في 21 سبتمبر 2020]

فريق الخبراء بناءً على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1874 S/2020/151. تقرير فريق الخبراء الذي سُكّل بناءً على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1874، نيويورك: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

فريق الخبراء بناءً على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1874 S/2020/150. تقرير فريق الخبراء الذي سُكّل بناءً على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1874، نيويورك: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

فريق الخبراء بناءً على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1874 S/2020/171. تقرير فريق الخبراء الذي سُكّل بناءً على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1874، نيويورك: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

فريق الخبراء بناءً على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1874 S/2019/171. تقرير فريق الخبراء الذي سُكّل بناءً على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1874، نيويورك: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

فريق الخبراء بناءً على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1874 S/2019/691. تقرير فريق الخبراء الذي سُكّل بناءً على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1874 (2009)، نيويورك: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وزارة الخزانة الأميركية، 2016، المركز الصحفي [متوفر على الإنترنت]

متوفر على <https://www.treasury.gov/press-center/press-releases/pages/jl0322.aspx>

تم النفاذ إليه في 1 فبراير 2021

وزارة الخزانة الأميركية، 2018، بيانات صحفية [متوفر على الإنترنت]

متوفر على [https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm0383#:~:text=Washington%20%E2%80%93%20Today%20the%20United%20States,IRGC%2DQF\)%20to%20fund%20its](https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm0383#:~:text=Washington%20%E2%80%93%20Today%20the%20United%20States,IRGC%2DQF)%20to%20fund%20its)

تم النفاذ إليه في 1 يناير/كانون الثاني 2021]

المديرية التنفيذية وفريق الدعم التحليلي وترصد الجزاءات التابع للجنة مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة وفق القرارات 1526 (2004) و 2253 (2015)، S/2020/493. التقرير المشترك للمديرية التنفيذية وفريق الدعم التحليلي وترصد الجزاءات التابع للجنة مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة وفق القرارات 1526 (2004) و 2253 (2015)، نيويورك: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2012. استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية، نيويورك: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2014، القرار 2178

www.symantec.com/blogs/threat-intelligence/fastcash-lazarus-atm-malware, 2018. *FASTCash:*

How the Lazarus Group is emptying millions from ATMs. [متوفر على الإنترنت]

متوفر على: www.symantec.com/blogs/threat-intelligence/fastcash-lazarus-atm-malware.